الأهرام

المصدر : الحياه

التاريخ : ٧ يولية ٢٠٠٠

عندما يكون الابن هو المؤتمن الوحيد على مواصلة نهج الأب

لماذا بشار الأسد؟

خالد الدخيل *

(١ من ٢)

■ منذ اليوم الأول لوفاة الرئيس حافظ الأسد اتضح أن ابنه بشار سيكون خليفته في الحكم، وأصبح السؤال «لماذا بشار؟» مثار جدل واسع في العالم العربي. لم يكن السؤال عن شخص بشار ومدى قدرته على تحمل مسؤولية الحكم، وانما عن توريث السلطة من الأب الى ابنه في نظام جمهوري. وكان من الطبيعي أن يطرح مثل هذا السؤال نفسه بالحاح، لأن ما حدث في سورية هز فرضية استقرت مع الوقت لتتحول الى ما يشبه المسلمة، وهي أن توريث السلطة يتناقض مع طبيعة النظام الجمهوري. مع أن هذا النظام في العالم العربي ليس له من اسمه نصيب.

ثم تفرع عن السؤال الأول، خصوصاً في مصر، سؤال آخر هو هل ما حدث يعكس خصوصية سورية، أم بداية لتحول الأنظمة الجمهورية في العالم العربي الى أنظمة ملكية شكلاً ومضموناً؟

كان من أبرز الطروحات التي قدمت كاجابة عن السؤال تلك التي تقول إن حافظ الأسد كان مسكوناً بفكرة الاستقرار السياسي والاستمرارية في سورية، وانسجاماً مع ذلك، ومع اقتناعه بأن التسوية لا تعني التنازل عن الحق المشروع، كان من ناحية يريد المحافظة على الاستقرار الداخلي، ومن ناحية أخرى استمرار التزام خطه التفاوضي الصلب مع اسرائيل من بعده.

والسبيل الوحيد الذي رآه الرئيس الراحل لتحقيق ذلك - كما يقول الكاتب المصري محمد سيد أحمد - هو أن يخلفه على رأس الدولة أحد أبنائه، باعتبار أن الابن هو المؤتمن الوحيد على مواصلة نهج أبيه. ولا شك في أن هذه اجابة تنسجم، في جانب منها، مع حقيقة أن أهم انجازات الرئيس الراحل كانت تحقيق الاستقرار في سورية، والموقف التفاوضي الذي لا يقدم تنازلات مجانية. ثم كان من الطبيعي أن يكون الرئيس الراحل حريصاً على الابقاء على هذه الانجازات من بعده، خصوصاً الاستقرار السياسي. لكنها، مع ذلك، اجابة تتسم بالكثير من التبسيط، لأنها تنساق مع فرضية أن التزام المواقف السياسية والمحافظة عليها رهن بارادة أصحابها فحسب، وأن هذه المواقف هي الأخرى تخضع لمعادلة التوريث. وهذه فرضية فاسدة علمياً وتاريخياً. لأنه بمقدار ما هو من الأهمية بمكان، في مثل هذه الحالة التي أمامنا، معرفة من الذي يؤتمن على الإرث، لا مفر أيضاً من التأكد من أنه يملك القدرة على المحافظة على هذا الإرث.

واذا كان صحيحاً أنه لا يمكن المحافظة على استقرار النظام في المثال الذي أمامنا الا بتوريث السلطة الى الابن، فإن هذا يعكس طبيعة النظام: الأسس التي قام عليها، والآليات التي تحقق بها استقراره، والهدف أو الأهداف المرجوة من ذلك الاستقرار، وأن هذه الطبيعة لم تسمح بأن تتم عملية المحافظة على النظام وعلى منطلقاته الايديولوجية والسياسية من خلال مؤسسات النظام ذاته، وانما من خلال الأفراد وقدراتهم وأهوائهم الشخصية، ولكن يبقى أن هؤلاء الأفراد بقدراتهم وأهوائهم جزء من تركيبة اجتماعية وسياسية أوسع. وفي المثال الذي أمامنا جزء من شبكة توازنات حاكمة داخل النظام. وكل ذلك له تأثيره العميق في أولئك الأفراد، وتوجهاتهم، وقبل ذلك في قدراتهم،وأدوارهم، ثم ان الحديث عن السبب أو الأسباب التي حدت بالرئيس الأسد إلى أن يحصر خلافته بأبنائه مرتبط أولاً وقبل كل شيء بطبيعة النظام، وليس فقط بما كان يريده الرئيس الأسد، أو بمن هو في رأيه أهل لأن يؤتمن على الإرث.

والبحث عن هذه الأسباب لا بد من أن يبدأ بما حدث عام ١٩٨٣، فهذه السنة، كما تشير المعطيات المتوافرة، وكما لاحظ أكثر من مراقب، كانت حاسمة بالنسبة الى موضوع الخلافة في ذهن الرئيس الأسد. وفي تلك السنة، والتي قبلها (١٩٨٢) وقع أكبر الأحداث التي واجهها النظام وأخطرها، وشكلت ليس تحدياً قاسياً له فقط وانما تهديداً مباشراً لوجوده واستقراره. كانت هناك الحرب مع حركة «الاخوان المسلمين» مطلع ١٩٨٢، وكانت هذه حرب وجود بين الطرفين، ولذلك كانت طويلة وشرسة. بدأت في الحقيقة قبل عام ١٩٨٢، لكنها وصلت الى ذروتها في ذلك العام لتنتهي بمأساة حماة في العام نفسه. بعد ذلك جاء الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢ وحصاره لبيروت. وفي تلك الحرب بلغ الصراع السوري - الاسرائيلي على لبنان ذروته. ثم جاء عام ١٩٨٣ ليشهد أحداثاً وتطورات داخل النظام نفسه لا تقل خطورة عما سبقها من أحداث، لكنها أكثر مباشرة في

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

تهديدها لاستقرار النظام، وفي علاقتها وتأثيرها على موضوع الخلافة بالتحديد، ومن الأرجح أنه في خضم هذه الأحداث المتلاحقة، والظروف المضطربة، بدا للرئيس الأسد أن حسم مسألة الخلافة أصبح ملحاً، ولا بد من حسمه قبل فوات الأوان.

بدأت الأحداث المعنية سنة ١٩٨٣ بتعرض الرئيس الأسد لنوبة قلبية اقتضت بقاءه في المستشفى ما يقرب من ثلاثة أسابيع بعيداً عن صنع القرار، وكان يمكن أن يكون الأمر عادياً لولا أن ذلك حدث في ظروف غير عادية، والأهم من ذلك أنه حدث في اطار سياسي تعتمد السلطة فيه على رجل واحد، ويفتقر الى مبادىء واجراءات دستورية واضحة ومحددة تبين كيف ومن يتولى ادارة شؤون الدولة في مثل هذا الظرف الاستثنائي. لذا فإن ما حدث بعد ذلك كشف أن مرض الرئيس كان أمراً غير عادي، وينطوي على مخاطر جسيمة تتعلق بمستقبل النظام ووجوده. (عن أحداث ١٩٨٣ انظر الفصل ٢٤ من النسخة الأنكليزية من كتاب باتريك سيل «الأسد: الصراع على الشرق الأوسط». وسيل معروف بصلته القريبة بالرئيس الأسد وعدد من رموز النظام السوري).

بدأت التداعيات التي أعقبت دخول الرئيس المستشفى، من القرار الذي أصدره الأخير من على سرير المرض بتشكيل لجنة من ستة أعضاء تتولى ادارة شؤون الدولة. ولاحظ هنا أن قائمة الأعضاء لا تضم اسم رفعت الأسد، على رغم أنه كان المؤتمن، حتى ذلك الوقت، على حماية النظام من خلال قيادته لما كان يعرف بـ «سرايا الدفاع». وهذا يشير الى أن الرئيس في تلك اللحظة كان يريد ابعاد شقيقه عن موضوع الخلافة. ولا يعني ذلك أن الخليفة سيأتي من بين أعضاء اللجنة، لأن تشكيلها بهذا الحجم ولتلك المهمة الخطيرة لا يحسم مسألة الخلافة، وانما يفتح الباب على مصراعيه للصراع على السلطة. وهذا ما حصل. إذ أنه بعد تشكيل لجنة الستة تسرب الى قناعات جنرالات الأجهزة العسكرية والأمنية الخوف من أن الرئيس يحتضر، وانتابتهم حال من الفزع من التغيرات التي قد تترتب على ذلك، من هنا لجأ اولئك الجنرالات الى رفعت الأسد تحديداً لتولي القيادة، على رغم معرفتهم باستبعاده من لجنة الستة.

لماذا؟ هناك أكثر من سبب، كما يرى سيل. احدها أن رفعت هو شقيق الرئيس، وبالتالي يمثل الاستمرار. الثاني أن رفعت هو أبرز الاقطاعيين المستفيدين من النظام، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه، اذا تولى السلطة، في الابقاء على اقطاعات الآخرين ومصالحهم كما هي. وانطلاقاً من ذلك فإن آخر شيء كان يريده الجنرالات في تلك اللحظات هو أن تنتقل الخلافة الى أحد اعضاء لجنة الستة. فهؤلاء الأعضاء في نظر الجنرالات ليسوا أكثر من موظفين يمثلون واجهة النظام وليس أعمدته الحقيقية التي يقوم عليها. وفي ما يبدو أن له علاقة بتحركات الجنرالات، استدعى أعضاء لجنة الستة بدورهم رفعت الأسد وأقنعوه بأن رجلاً في أهميته لا يجوز استبعاده من المجموعة التي ستتولى شؤون الدولة في غياب الرئيس تحت المرض، ولتحقيق ذلك دعيت القيادة القطرية للحزب الى الاجتماع وصوتت على أن تحل هذه القيادة محل اللجنة وأن تتولى الدور المنوط بها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية